

إتجاه

عبدالله الصعفاني

صناعة الشر

لن أقول أكثر من أننا مجتمع طبيعي يمتد في تراكمه إلى مئات من السنين، لكن أي مجتمع طبيعي يبقى في حاجة لتلقيه جسده من قواعده ومرجعياته مما علق بها من الأدران، وهي كثيرة على أية حال.

□ كن أينما كنت من الموقع الاجتماعي أو الحزبي أو الجهوي.. فوق أو تحت.. ضمن النخب أو مع العامة أو حتى من الدهماء.. لكنك تستطيع بقليل من الصدق والمراجعة أن تقف على حقائق مؤلمة أبسطها هذا التماهي العجيب مع الفوضى والعبث وأعمالها الاستهتار بالناس والعبث المباشر وغير المباشر بأرواح الآخرين وأرزاقهم.

□ لا يحتاج الواحد منا لأن يكون عنصراً مدمراً أو عابثاً لمجرد أنه لا يحمل السلاح أو لا يستخدمه.. لكن مجرد احترام الفاسد والإعلاء من شأنه وسط الجيران والمرؤوسين هو فساد آخر..

□ والتغاضي عن محاسبة القاتل وقاطع الطريق والخدمة ومشيع النعمة هو إسهام في القتل وشراكة في القتل.

□ وراء كل قاتل وقاطع طريق أو ناهب مال عام من يحميه ومتواطون رسميون وقبليون بعضهم يفاخرون بقدرتهم، وقادريين على تعطيل الحياة ويرون في ذلك محض العباد سياسية.

□ إن في هذه البلاد شركاء في الوطن يفاخرون بتشجيع التوتير والطبطقة على المارق ويتبجحون بالكولسة ضمن محاور الشر ومربعات الكيد.

□ منطلقين من تركيبة وجدانية ونفسية لا يطيب لها العيش الا في أجواء المكابدة والمخالفة لكل ما هو وطني بل وإنساني.

□ هؤلاء لا يسألون أنفسهم ما لنا كيف نحكم ولا يردعهم أي حياة من الله أو حياة من شعب لا ينقصه الذكاء ولا إرادة الرد على من يصرون على ترك الشيطان يتولى مهمة تصريف مواقفهم من قضايا البلاد وأوجاع العباد.

□ وحيث إننا لا نزال نُدلغ من ذات الجحر يجدر أن اختم بالدعاء؟ إيا لطيفا لم تزل.. لطف بنا في ما نزل.



معاً لوقف جريمة إقصاء المؤتمرين

بسبب السياسة الانتقامية لـ «باسندوة»

«اليونسكو» تهدد بإقصاء صنعاء وزبيد من قائمة التراث العالمي

تواجه مدينتنا صنعاء القديمة وزبيد خطر السقوط من قائمة مدن التراث العالمي.. الحكومة حتى الآن لا تكثر أبداً.. كونها مشغولة بسياسة الإقصاء للآخر.. وكانت نائبة وزير الثقافة هدى أبلان قد ناشدت البرلمان الأسبوع الماضي بسرعة البت في قانون «المحافظة على المدن والمناطق والمعالم التاريخية».

مؤكدة أن الأضرار من خروج هذه المدن التاريخية من قائمة التراث العالمي لن يطال المدن فحسب بل سيطلال اليمن حسب «اليونسكو» التي أكدت أن الدول التي سيتم إسقاط بعض مدنها من قائمة التراث العالمي ستعرض لحظر بعض المشاركات. يذكر أن حكومة باسندوة عرقلت كل السياسات الكفيلة بعدم إسقاط مدينتي صنعاء وزبيد من قائمة التراث العالمي ومن ذلك عدم وقف المخالفات المستمرة التي تطال مدينتي زبيد وصنعاء التاريخيتين.



الزياني وبن عمرو.. الصمت المرعب..!

محمد أنعم

صمت الدكتور عبداللطيف الزياني امين عام مجلس التعاون الخليجي والسيد جمال بن عمر المبعوث الدولي ومعهم السفير الامريكى وعدم ادلائهم بتصريحات التهديد والوعيد التي عهدنا منهم تثير مخاوف الشارع اليمني، خصوصا بعد ان اعلنت قيادات احزاب اللقاء المشترك التمرد علنا على قرار رئيس الجمهورية المتعلق بقانون المصالحة والعدالة الانتقالية الذي احاله الى البرلمان..

هذا الصمت يجعل الشارع اليمني يتساءل عن السر من وراء عدم اطلاق مثل تلك التصريحات التي اعقبت قرارات الهيكلية.. خاصة والمجلس الاعلى لاحزاب اللقاء المشترك اصدر بيانا اشبه باعلان حرب على الاخ عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية، ومع الاسف لم نسمع او نقرأ للزياني او لجمال بن عمرو او للسفير الامريكى ولو تصريحاً مقتضياً لردع اخطر عملية تمرد حقيقية ضد رئيس الجمهورية والمبادرة الخليجية والبيتها وقراري مجلس الامن..

ان هذا الصمت يجعلنا نشعر بالقلق.. لانه يوحي وكأن المراد منه هو اىصال رسائل للرئيس عبر المشترك، بعد ان اثبتوا جدارتهم في تنفيذ مثل هذه المهمة بنجاح ومهما كانت التضحية.. لقد جاءت هذه التعديلات بعد مرور عام على وصول المشترك لرئاسة حكومة الوفاق بطريقة معروفة بالإضافة الى حصوله على نصف مقاعدتها في انقلاب على ارادة الشعب اليمني تم خلالها اجراء تغييرات كبيرة في البلاد، حيث تمكن المشترك من السيطرة على المال والاعلام والامن اضافة الى تفكيك الجيش واقصاء الالاف من كوادر المؤتمر وحلفائه في مؤسسات الدولة بوحشية بدعوى تطبيق المبادرة والبيتها وقراري مجلس الامن.. و كان يجري تنفيذ ذلك ضمن سيناريو موجه بشكل واضح لأضعاف رئيس الجمهورية.

لذا فمن الطبيعي ان تدخل اليوم العلاقة بين الاخ عبدربه منصور هادي ورئيس الجمهورية واحزاب اللقاء المشترك شتاء قارسا ويبدأ مسعرو الحروب بقرع طبولها.. بعد كل المكاسب التي حصوها من وراء الانتقالية في تطبيق المبادرة الخليجية والبيتها..

اجزم ان التعديلات الاخيرة ليست بسبب حالة مشروع قانون العدالة الانتقالية الى البرلمان كما يجري تصويره الان بهذا الشكل.. بل لقد كان من المؤكد ان تكشف احزاب المشترك انيائها بعد سلسلة القرارات التي صدرت والتي عززت من قدرات المشترك مالياً وتسليحاً وتجنيداً وسلطة وغير ذلك.. ولهذا كان موقعاً ان تتعامل بصلف مع قرار رئيس الجمهورية بعد ان استنفدت كل الذرائع التي ظلت تستخدمها وسيلة لتبرير لنفسها الحق في استمرار عرقلة انعقاد مؤتمر الحوار الوطني..

ان حرص الرئيس عبدربه منصور هادي على انجاح التسوية السياسية واخراج البلاد من الازمة قد جعل قراراته تحظى بتأييد ومباركة من المؤتمر وحلفائه على الرغم انها كانت تعزز وتقوي الطرف الاخر.. بدليل ان قانون العدالة الانتقالية وقرارات هيكلية الجيش هي من مخرجات مؤتمر الحوار الوطني.. ومع ذلك لم يتمرد احد عليها انطلاقاً من قناعة تامة انه يراد من ورائها ارضاء المشترك واخصار الزمن بهدف انجاح التسوية السياسية.. لكن ما هي سياسة حسن النوايا، تخيب امال اليمنيين من جديد.. فحصاد التنازلات والمراضاة لاحزاب المشترك واصلت البلاد الى نهاية تراجمية، ونخس هذه المرة ان تقود اليمن الى كارثة.. حيث ان بيان المشترك الاخير لم يأت اعتباطاً ابداً، بل لقد جاء ليظهر قوة عضلات المتمترسين في شارع الستين واستهدافهم بشكل واضح لصالحيات رئيس الجمهورية.

لا فاعلى رئيس الجمهورية ان يدرك ان التراجع عن قراره سيهز كل سلطاته ويضعف هبة الدولة ويحول المبادرة الى اشيء بكرة تتقاذفها اقدام احزاب المشترك، وكان عليه فيما لو فكر بسحب قانون العدالة من البرلمان ان يأخذ موافقة المشترك اولا ويحفظ ماء وجهه كرمز للامة.. صحيح نحن في وفاق والرئيس عبدربه منصور هادي هو رئيس توافقي كما أكدت على ذلك المبادرة.. لكن على المشترك ان يدركوا ان المبادرة اعطت للرئيس صلاحيات لا يحق لهم تجاوزها وقراره هو الحاسم والملزم لكل الاطراف.. وانتمنى الا تسقط هيبة قرارات الرئيس وان تظل قوية وشديدة وحازمة وخطاً احراً لا يجرؤ احد مهما كان على الاقتراب منها او محاولة تجاوزها ففي ذلك ضمان لعدم التمرد على رمز اليمن الاول وحتى لا تصبح قراراته اشيء بصغير الرياح لا يكثر بها احد..

لا يجب ان تتكرر الاخطاء.. وعلى رئيس الجمهورية ان يدرك ان المبادرة الخليجية التي عززت عن رفع خيام معتصمي المشترك من جوار جامعة صنعاء وشارع الستين قد لا تفرض على المشترك قانون العدالة الانتقالية.. لكن ذلك يمكن بقوة الإرادة السياسية.. وهنا لا يجب ان يغيب عن بالنا ان لا فرق بين اهداف اجتماع مجلس الثورة المزعومة بعد ٢١ مارس ٢٠١١م عن نفس اهداف الاجتماع ذاته الذي ترأسه علي محسن في ٨ يناير ٢٠١٢م.. والايام بيننا..!

واحدة من أبشع صور الفساد السياسي باسندوة يستغل منصبه لمنح مناصب حكومية لشراء ولاءات حزبية



كشفت وثيقة حديثة عن قيام حمير الأحمر نائب رئيس مجلس النواب بتوجيه محمد سالم باسندوة رئيس مجلس الوزراء بتعيين أحد الضباط لكونه من المشاركين في حركة التفرير وفقاً لمذكر مؤرخة بـ ٢٠١٢م برقم «٦٧١».

وتبين الوثيقة عرض حمير الأحمر بأن الضابط المراد تعيينه من منصب الحكومي بدعوى أنه ممن عانوا من الاستبعاد والتهميش وأنه شخص كفاء ومقتدر.

وبالمقابل يمتثل رئيس حكومة الوفاق الوطني محمد سالم باسندوة لتوجيهات حمير الأحمر فيوجه مكتبه بتحرير

مذكرة لوزير الادارة المحلية بتمكينه كمدير ومسئول عن أي مديرية من المديريات دون ما يثبت او يؤكد احقية لذلك المنصب سوى أنه كان في ساحة الجامعة.

الوثيقة تؤكد سوء استخدام رئيس الحكومة للسلطة وتسخير الوظيفة العامة للمحاباة وشراء الذمم واخضاع المنصب العام للولاء الشخصي والقبلي وليس للمعيار الوطني ولا للخبرة والكفاءة والمؤهل والقانون لم يعد له أي مكانة لدى رئيس الحكومة.. فهذا باسندوة يمارس أبشع أنواع الفساد والافساد للوظيفة العامة في البلاد.

الحاضر دوماً



أحيت أسرة ومحبو فقيه الوطن اللواء يحيى محمد المتوكل أمس الذكرى العاشرة لرحيله بحضور اصداق

وزملاء الفقيه والعديد من الشخصيات السياسية والاجتماعية والمتقنين والأدباء الذين عاصروا الفقيه.

وقد أقيمت العديد من الكلمات التي اشادت بمناقب الفقيه الذي يعد أحد أبرز مؤسسي المؤتمر الشعبي العام وأحد أبرز مناضلي ثورة ٢٦ سبتمبر المجيدة وترك بصمات خالدة خلال توليه العديد من المناصب القيادية وكان له دور بارز في انجاز حلم الوحدة التاريخي.

مبروك الثقة



الاستاذ محبوب علي القباطي نقيب الصحفيين الأسبق نال ثقة الأخ رئيس الجمهورية والذي أصدر قراراً قضى بتعيينه مستشاراً له للشؤون الإعلامية.

والاستاذ محبوب علي من رواد الصحافة اليمنية والأقلام الحرة والمشهود له بالكفاءة والاقتدار، حيث سبق له وأن تقلد عدة مناصب إعلامية آخرها كان مستشاراً إعلامياً في السفارة اليمنية بأثيوبيا.

وزراء يأكلون «تفاح» بربع مليون في جلسة واحدة

كشف مصدر في الشؤون المالية لرئاسة الوزراء عن صرف مبلغ ٢٥٠ الف ريال قيمة تفاح لوزراء حكومة الوفاق الوطني في جلسة مناقشة الموازنة العامة للدولة، بمعدل «٤ كجم» أمام كل وزير..

هذه الصرفيات والعبث بالمال العام تضع حكومة الوفاق تحت المجهر، وتسحب من تحتها آخر تعاطف

